مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني https://uqu.edu.sa/jll

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

الوَقْفُ بالنَّقْل بينَ سيبويهِ والمُحْدَثِينَ اللّسَانِيين دراسة وصفيَّة تحليليَّة

Pause by Transfer Amongst Sibawayh and Modernists: A Descriptive Analytical Study

سعيد محمد العُمري

أستاذ مُشارك، قسم النحو الصرف، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة، بجامعة الباحة، الباحة، المملكة العربية السعودية

Saeed Mohammed Alomari

Associate Professor, Department of Grammar and Morphology, College of Arts and Humanities, Al-Baha University, Al-Baha, Saudi Arabia.

تاريخ التقديم:2026/04/23: تاريخ ارسال التعديلات: 2026/05/12 تاريخ القبول:2026/06/06

Received:23/04/2026 Revised:12/05/2026 Accepted: 06/06/2026

الملخص:

موضوع هذا البحث (الوقف بالنقل بين سيبويه والمحدثين للسانيين). ويهدف إلى بيان أنواع الوقف في أواخر الكلِم، وجَلاء أحكام الوقف بالنقل عند سيبويه والقدماء، وتحرير مُصطلح الوقف في العلوم الختلفة، وكذلك استكناه ظاهرة الوقف بالنقل أهي ظاهرة نحوية أم صوتية؟ وتفسير حقيقة الحركة المنقولة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك برصد الآراء المختلفة وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عِدّة، من أبرزها: أن ظاهرة الوقف بالنقل ظاهرة صوتية لا علاقة لها بالتركيب النحوي، وأن الحركة المنقولة ليست حركة الإعراب، وانما هي حركة مجتلبة لسبب صوتي، وأن الوقف بنقل الحركة إلى الحرف المتحرك ليس خاصًّا بقبيلة لخم، وإنما غُزي أيضًا إلى طيِّئ، وكلتاهما تُنسبان إلى قحطان. وانتهت الدراسة بالتوصية بدراسة أثر طبيعة الصوت في القضايا الصرفية، ودراسة العلاقة بين الوقف بالنقل والمقاطع الصوتية والنبر والتنغيم في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الوقف، النقل، سيبويه، اللسانيين، المحدثين.

Abstract:

The focus of this study is pause by transfer amongst Sibawayh and Modernists linguists. Its goal is to illustrate the different sorts of pauses at the end of words, as well as the rules of pauses by transfer as described by Sibawayh and the ancients. It also seeks to define the term "pause" in many fields. In addition, this study seeks to clarify the actuality of pauses via transfer, whether theyr are grammatical or phonological in nature, as well as the reality of the transferred vowel. The study used a descriptive-analytical approach, monitoring and assessing various scholars' viewpoints. The study revealed that the phenomenon of pauses by transfer is a phonological phenomenon unrelated to grammatical structure, the transferred vowel is not a vowel of inflectional but rather a vowel created for a phonological reason, and the pauses caused by transferring the movement to a vowel are not unique to the Lakhm tribe but are attributed to the Tayyi' tribe. The study concluded with a recommendation to investigate the effect of sound nature on morphological concerns, as well as the relationship between pause by transfer and stress in Arabic.

Keywords: Pause, Tansfer, Sibawayh, linguists, Modernists.

المؤلف المراسل : سعيد محمد العُمري

البريد الالكتروني الرسمي : Dr.saeed.a@outlook.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll86305497

1658-8126 / © 2025 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعدُ.

فإنَّ الدارس للعلوم العربية والشرعية يجد علاقة وَشِيجة تربط بين علم النحو والعلوم الأخرى، وخاصَّة علم التجويد والقراءات القرآنية وعلم الأصوات، ونتج عن هذه العلاقة الالتقاء في العديد من القضايا، مثل الإعلال والإبدال، والقلب، والإمالة، والإدغام، والوقف.

والوقف من الظواهر التي نالت اهتمام النحاة، والقُرَّاء، والمفسرين، والفقهاء.

وهو ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام والدراسة، والنظر في أحكامه وأنواعه، وبيان المقصود به في العلوم المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم، وبيان أحكام الوقف بالنقل عند سيبويه والقدماء، وتحرير المصطلح في العلوم المختلفة، عند اللغويين والفقهاء والقُرَّاء، وبيان رأي المحدثين من اللسانيين في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

وقد ظهرت العناية بها عند اللغويين القدماء والقُرَّاء، فالدارس للوقف لابُدَّ أن يكون مُلمًا بعلم النحو وعلوم اللغة، والقراءات القرآنية، والتفسير.

كما أن من أهداف الدراسة بيان حقيقة الوقف بالنقل؛ هل هو ظاهرة نحوية أم صوتية؟ وتفسير حقيقة الحركة المنقولة.

عرض البحث لكل هذه الأمور، وبيان ما توصلت إليه الدراسة في نهايتها.

موضوع البحث

1. الوقف بالنقل عند سيبويه ومن تبعه من القدماء.
2. الوقف بالنقل عند المحدثين من اللسانيين.

مشكلة البحث

تأتي مشكلة البحث في بيان حقيقة ظاهرة الوقف بالنقل هل هي ظاهرة نحوية أم ظاهرة صوتية؟

وكذلك نوع الحركة المنقولة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عدة أمور:

1. خدمة لغة القرآن الكريم، ووفاء للعلماء السابقين وفي مقدمتهم سيبويه وإبراز آراء المحدثين.
2. تسليط الضوء على الوقف بالنقل قديما وحديثا.
3. تقديم دراسة لغوية عن الوقف بالنقل إلى المكتبة العربية.
4. جمع المتفرق فيما يتعلق بالوقف بالنقل من آراء القدماء والمحدثين من اللسانيين.
5. دراسة ظاهرة لغوية من خلال أهم مصادر النحو العربي كتاب سيبويه، ومقارنتها بما هو في المنجز اللساني الحديث.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأمور التالية:

1. حقيقة الوقف بالنقل؛ هل هو ظاهرة نحوية أم صوتية؟
2. تفسير الظاهرة عند سيبويه والقدماء، وعند المحدثين من اللسانيين.
3. بيان أدلة كل من سيبويه والقدماء والمحدثين.
4. الكشف عمّ توصلت إليه هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

وقف الباحث على عدة دراسات سابقة:

1. الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، للدكتور عبد البديع النيرباني، تحدث فيه عن ظاهرة الوقف عموما في ضوء اللسانيات، وهو مطبوع سنة 2008م- دار الغوثاني، دمشق.

2. الوقف عند ابن جني «دراسة صوتية دلالية»رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: محمد أحمد محمد أحمد، جامعة عين شمس، كلية التربية- قسم اللغة العربية 2009م.

وتناولت الدراسة موقف ابن جني من القضايا التي تتعلق بالوقف عموما من الناحيتين الصوتية والدلالية، وبيان جهود ابن جني في تحديد مواضع الوقف في القراءات الشاذة في المحتسب وأثرها في الدلالة.

3. ظاهرة الوقف بين القدماء والمحدثين، دراسة موازنة، للباحث:حيدر حمود عبد الأمير الأسدي، بحث منشور في مجلة دواة، المجلد السابع، العدد 26، 30 نوفمبر 2020م، ص209 – ص223.

تناولت الدراسة مصطلح الوقف عند القدماء من النحويين والقراء والفقهاء، وبيان أثر ظاهرة الوقف في الإيقاع الصوتي، وبيان قلة اهتمام المحدثين بالتأليف في ظاهرة الوقف.

4. الوقف في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير مقدمة من الباحث جواد محمد الدخيل لقسم اللغة العربية جامعة الملك سعود 1410هـ وهي منشورة.

5. الوقف دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور:زكريا عطيفي حمادة عطيفي،بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعيّة، في 1/ 2/ 2023م، تحدث الباحث عن الوقف من الناحية التاريخية في المبحث الأول، وتناول الوقف من الناحية التطبيقة في المبحث الثاني بذكر أنواع الوقف، وذكر أن الوقف بالنقل قليل، وأن له بقايا في العامية المعاصرة في صعيد مصر، وفي الجزيرة في السودان.

وكل هذه الدراسات تناقش الوقف- عموما- مع اختلافات الهدف وموضوع الدراسة، ويتميز هذا البحث ببيان رأي سيبويه والقدماء في ظاهرة الوقف بالنقل، وبيان تفسير المحدثين من اللسانيين للظاهرة وصولًا إلى حقيقة الظاهرة؛ أهي نحوية أم صوتية؟ وبيان حقيقة الحركة المنقولة.

المنهج

المنهج الذي سارت الدراسة عليه هو المنهج الوصفيّ التحليليّ، لرصد الآراء المختلفة وتحليلها؛ لتحقيق الهدف المنشود منها.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث (الوقف بالنقل بين سيبويه والمحدثين دراسة وصفيَّة تحليليَّة) أن يقع في مبحثين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ومتبوعين بخاتمة يقفوها ثبْتٌ بالمصادر والمراجع، على النحو التالي:

المقدمة: فيها بيان لفكرة البحث وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه، ومهدت للمبحثين بتمهيد اشتمل: على دراسة لمصطلح الوقف وتاريخه في العلوم المختلفة وأنواع الوقف على أواخر الكلم بإيجاز.

المبحث الأول:

الوقف بالنقل عند سيبويه.

المبحث الثاني:

الوقف بالنقل عند المحدثين من اللسانيين.

الخاتمة:

سجلت بها أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة والتوصيات.

ثبْتٌ بالمصادر والمراجع.

تمهيد

أولاً: الوقف بين يدي العلوم المختلفة:

مصطلح الوقف من المصطلحات المشتركة بين الفقهاء واللغويين وعلماء القراءات، وهو مصطلح جدير بالبحث والدراسة والاهتمام؛ إذ تسهم هذه الظاهرة في صنع الإيقاع أو الموسيقى الكلامية، بما تحدث من الفواصل بين أجزاء الكلام، يؤدي إلى اعتدال نسقه، وقد اختلف المعنى الاصطلاحي للوقف باختلاف العلوم، فنجده عند الفقهاء هو: «حبس العين على ملك الوقف والتصدّق بالمنفعة» [1]، وعند العروضيين هو: «إسكان السابع المتحرك مثل مفعولاتُ تصير مفعولاتْ، وتنقل إلى مفعولان» [2].

وعند القُرَّاء هو»عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُتنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض عن القراءة» [3].

وعند النحاة هو:»قطع النطق عند آخر الكلمة» [4]، فهو قطع الكلمة عما بعدها لجعلها آخر الكلام سواء أكان بعدها كلام، أم كانت آخر الكلام.

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو الوقف عند النحاة، ويُعْنَى بالوقف عندهم السكون؛ لأن الروم والإشمام هما طريقتان من طرائق الوقف عند العرب، يقول ابن جني:» وكما يعبرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف، وبالوقف عن الجزم، كل ذلك لأنه أمر عرف غرضه والمعنى والـمَعْنِيّ به» [5].

(1) الدمشقي، محمد أمين عمر ابن عابدين، «الدر المختار وحاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار»، ط2، بيروت: دار الفكر، 1992م، 3: 357 – 358.

(2) الدمنهوري، السيد محمد،«الحاشية الكبرى:الإرشاد الشافي على متن الكافي العروض والقوافي»، ط2، القاهرة: المطبعة العامرة الشرقية، دت، ص35.

(3) ابن الجزري، محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر»،ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002، 1: 189.

(4) الأزهري، خالد بن عبدالله، «التصريح بمضمون التوضيح»، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1413هـ. 1992م، 5: 233.

(5) ابن جني، أبو الفتح ابن عثمان «الخصائص» تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، 2: 228 .

ويُقابل مصطلح الوقف عند النحاة، الوَصْل بفتح الواو وبسكون الصاد عدم الانقطاع، يقال: اتصل الشيء بالشيء لم ينقطع، ويقال وصلت الشيء وصلًا وصلةً والوصل ضد الهجران[6].

وفي الاصطلاح هو»وصل الكلام بعضه ببعض» [7].

ثانيًا: الوقف على أواخر الكَلِم:

الوقف على أواخر الكَلِم هو الوقف المعني بالدراسة من أهل اللغة، وقبل الحديث عن الوقف على أواخر الكَلِم، إن مما يجدر بنا ذكره هو حِرْصَ العلماءِ على سلامة المعنى في حال الوقف سلامته في حال الوصل؛ فمنعوا الوقف على كل كلمة تعلّقت بما بعدها، أو كان ما بعدها من تمامها [8].

وللوقف على أواخر الكلم في العربية أوجه وطرق مختلفة، فمنهم من جعلها أربعة [9] ومنهم من جعلها خمسة[10]، ومنهم من جعلها تسعة أوجه[11]، إلى أن وصل عددُها إلى أحد عشر وجهًا[12]، وأعرضها هنا بإيجاز وهي:

الوجه الأول: الوقف بالسكون:

الوقف بالسكون هو»تفريغ الحرف الأخير من الكلمة من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة والكثير من القراء» [13].

والوصل عند القدامى هو الأصل، والوقف خلافه لأنه طارئ على الكلمة، يقول ابن جني:»اعتراض الوقف لا يُخْفَل به ولا يقع العمل عليه وإنما المعتَبر بحال الوصل؛ ألا تراك تقول في بعض الوقف: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببكِرْ، فتنقل حركة الاعراب إلى حَشْو الكلمة؛ ولولا أنّ هذا عارِضٌ جاءَ به الوقفُ؛ لكُنْتَ مِمَّنْ يَدَّعي أنّ حركةَ الإعراب تقعُ قبْلَ الآخر؛ وهذا خطأٌ بإجماع» [14].

واتفق النحاة القدامى والمحدثون على أن»الوقف بالسكون هو الأصل في الوقف؛ لأن الوقف يترك الحركة في الموقوف عليه فيسكن، كما أن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، سلب الحركة أبلغُ في تحصيل الراحة؛ ولأن الوقف ضد الابتداء، والحركة ضد السكون، فكما اختصَّ الابتداء بالحركة، اختصَّ الوقف بالسكون؛ ليتبايَنَ بذلك ما يُبَيِّنُ المتضادين»[15].

وهو أكثر أنواع الوقف شيوعًا؛ «لأن انقطاع النفس وقوة التعبير، وسلاسته يقتضي الوقف بالسكون كما هو ملموس نطقًا»[16].

(6) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم «لسان العرب»، ط1، بيروت: دار صادر، ط، د ت، مادة (وصل) 15: 224.

(7) عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط3،القاهرة، مكتبة الآداب،2005: 255

(8) ابن الجزري، نحمد بن يوسف «النشر في القراءات العشر : 1 :182

(9) سيبويه، عمرو بن عثمان الكتاب، «تحقيق وشرح عبدالسلام هارون»(ط1، بيروت: دار الجيل، دت) : 4: 168

(10) الأنباري، كمال الدين أبو البركات،«أسرار العربية»، تحقيق: د. محمد راضي محمد مذكور، وائل محمد سعد عبدالباري، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الشؤون والأوقاف الإسلامية الكويت، 2015، عدد 95، ص412

(11) ابن الجزري، محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر: 2 :89

(12) الأزهري، خالد بن عبدالله،» التصريح بمضمون التوضيح :5: 234

(13) ابن الجزري، محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر،:2: 90

(14) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص : 2: 111.

(15) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات في التراث، ط1، طرابلس: دار العربية للكتاب،1983م، 2: 480-481.

(16) عبد الغفار هلال، «أصوات اللغة العربية»، ط3، القاهرة: مكتبة وهبة، 1996، ص176.

فمذهب سيبويه و الجمهور هو الوقف بالألف في المنصوب المنون[17].

الوجه الثاني: الوقف بالتضعيف:

وهو أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم أو فعل.

يقول سيبويه:«ومن العرب من يثقّل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل»[18] وهو قليل المجيء ولم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم[19]،في قوله تعالى:﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ في سورة القمر[20]».

وهو: «أن يجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الأخير ليجتمع ساكنان فيتحرك الثاني ويدغم فيه الأول»[21].

واشترط النحاة للوقف بالتضعيف شروطًا[22]، وعُزيَ هذا النوع من الوقف إلى سعد بن بكر[23].

والدكتور تمام حسان يرى أن هذا النوع من الوقف ليس من التضعيف، وإنما هو شبيه بالقلقة البطيئة للحرف الموقوف عليه[24].

الوجه الثالث: الوقف على الاسم المقصور:

ويُسَمَّى الإبدال لأن الوقف فيه يكون بإبدال حرف مكان الألف، ويكون له صور عدة:

ذكر سيبويه أربع لغات في الوقف على الاسم المقصور[25]، إذ يقول: «هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه لأنه خفي وكأن الذي يشبهه أولى كما أنك إذا قلت: مصطفين: جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء، لا من موضع آخر»[26]، وصور الوقف على المقصور التي أوردها هي:

1. الوقف على الألف، وهي الأكثر والأعرف، إذ يقول:»فأما الأكثر الأعرف فأنْ تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان»[27].

2. إبدال الألف ياءً، يقول سيبويه:»وذلك قول بعض العرب في أفْعَى: هذه أَفْعَيْ، وفي حُبْلَى: هذه حُبْلَيْ[28]».

وللدكتور رمضان عبد التواب رأي مفاده: أن الياء هي الأسبق في سلسلة التطور، مستدلا بما وجده في اللغات السامية من جانب، وتحكيم القوانين الصوتية من جانب آخر [29].

3. إبدال الألف واواً، وعزاها سيبويه إلى بعض طيّيء إذ يقول: «وزعموا أن بعض طيّيء يقول: أفْعَوْ، لأنها أبين من الياء»[30]، وجعلها بعضهم لغة أهل الحجاز، ومنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سئل عن قتل المُحْرِمِ الحيات فقال لا بأس بقتل الأَفْعَوْ ولا بأس بقتل الحِدِو، فقلب الألف فيهما واوًا في لغته» [31].

4. إبدال الألف همزة، ونقل هذا الوجه سيبويه عن الخليل بن أحمد- رحمه الله-، إذ يقول:»وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رَجُلَأْ؛ وهذه حُبْلَأْ»[32].

الوجه الرابع: الوقف على الاسم المفرد المختوم بالتاء المربوطة:

في الفصحى يوقف بالهاء على الاسم المختوم بتاء مربوطة، وتبقى التاء في حال الوصل[33]؛ لكن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل ويقف على التاء، فيقول: هذه أمت، وهذا حمزت قال أبو حيان:«وتقف عليها بالتاء بعض العرب مطلقًا»[34]ويرى جمهور القدماء أن التاء هي الأصل وأن نيابة الهاء عنها في حال الوقف يعد من قبل الإبدال ماعدا ثعلبًا فإنه يرى أن الأصل الهاء معللًا لرأيه؛ بأنها تقلب تاءً في حال الوصل خشية الالتباس بهاء الضمير[35].

والمحدثون لا يرون بأن التاء هي الأصل وإنما سقطت التاء حين الوقف وأغلق المقطع بالهاء[36].

وذهب المذهب نفسه الدكتور أنيس في أن هذه الهاء ليست بدلًا من التاء وإنما هي هاء السكت[37].

الوجه الخامس: الوقف على المختوم بالتاء المفتوحة(الأصلية):

في اللغة الفصيحة يقف على الاسم المختوم بالتاء الاصلية نحو:

هيهات، ولات، وتابوت بالتاء[38]، لكن بعض العرب يقف عليها بالهاء، فيقول: هيهاه، ولاه، وتابوه، ومنه قول بعضهم: «دفْنُ البناه من المكرماه» يريد دفن البنات من المكرمات[39]، ونسبها أبو حيان للحجازين [40]، ونقل الأشموني أنها لغة لطيّيء[41]، وعُزي «تابوه» إلى الأنصار[42]، وعزاها ابن جني في «الفراه» من الفرات إلى عامة عقيل[43].

الوجه السادس: الوقف بالنقل وسيأتي له مزيد بيان في المبحث الأول من هذه الدراسة

(17) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، 4: 235.
(18) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب ، 1: 29.
(19) المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1،مدينة نصر: دار الفكر العربي، 2001، 3: 1478 .
(20) من الآية: 53 ونقل أبو حيان: أنَّها قراءة الأعشى وعمران بن جدير ينظر: أبي حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: د. عبدالرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002م، 8: ص261.
(21) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب»، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998، 2: 809.
(22) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب: 4: 171، أبي حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب : 2: 809.
(23) الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح : 5: 249، ود. إبراهيم أنيس، «في اللهجات العربية»، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1949م، 111.
(24) د. تمام حسان،«اللغة العربية معناها ومبناها»، ط3،مصر:عالم الكتب،1998م، 272
(25) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 181-182.
(26) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب :4: 181
(27) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 181
(28) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 181
(29) ينظر: د. رمضان عبد التواب،«بحوث ومقالات في اللغة»، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1995م، 244-246
(30) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 181، وابن يعيش،«شرح المفصل»، تقديم الدكتور، إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، 5: 225.
(31) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب: مادة (ف ع ا) 11: ص203.
(32) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 176
(33) الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح :5 : 258
(34) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب»، تحقيق: محمد حسن محمد، ط1،بيروت:دار الكتب العلمية، 2000م، 2: ص215
(35) الرضي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب»، تحقيق: محمد نور محمد، محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، ط1، م2: 288-289.
(36) ينظر: د. رمضان عبدالتواب «المدخل إلى علم اللغة»، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي،1997م، ص257 .
(37) ينظر: ا د. إبراهيم أنيس، «من أسرار اللغة»، ط7، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1994م،ص232.
(38) السيوطي، لجلال الدين عبدالرحمن، «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1،بيروت:دار الكتب العلمية، 1998م، 3، 297
(39) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني على الألفية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، 4، 13
(40) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب : 5: 2302 .
(41) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني على الألفية : ج4، 13
(42) ابن جني، أبو الفتح عثمان،«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»،تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. ط1،بيروت: دار الكتب العلمية،1998م،1: 221 .
(43) ابن جني، أبو الفتح،«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها :221

الوجه السابع: الوقف بالرّوم:

وهو إخفاء الصوت بالحركة، وقال بعضهم ضعف الصوت بالحركة[44].

ويكون في الحركات كلها ومَنَعَهُ القراء في الفتحة، بينما جمهور النحاة على جوازه فيها[45].

الوجه الثامن: الإشمام:

عرّفه السيوطي بأنه: « الإشارة إلى الحركة دون صوت»[46]، ولا يدركه الاعمى[47].

المبحث الأول الوقف بالنقل عند سيبويه

ذكر القدماء مصطلح«النقل» للدلالة على مسألتين مختلفتين:

الأولى: نقل الحركة القصيرة من عين المعتل«الأجوف» إلى الصامت الساكن قبله، وذلك نحو: المضارع من (قال) «يَقْوُلُ» فأصله:«يَقْوُلُ»، وهذا النقل غير مرتبط بالوقف وإنما بابه الإعلال ولا علاقة له بموضوعنا هذا [48].

الثاني: هو نقل الحركة من الحرف «الصامت» الأخير إلى الحرف الصحيح الساكن قبله عند الوقف، نحو: هذا بَكُر، ومررت بِبَكِر، فقد نقلت الضمة والكسرة، وهما حركتا الإعراب –حسب رأي القدماء– إلى الساكن قبلهما، وهذا موضوعنا الذي من أجله عقدت هذه الدراسة.

تعريف الوقف بالنقل:

هو أن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله [49]، وعرّفه ابن عقيل بأنه:«عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله» [50]. وعرفه الأشموني بأنه:«تحويل الحركة إلى الساكن قبلها» [51].

وعقد له سيبويه بابًا وقال:»هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك، لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ» [52]. واستشهد بقول بعض السعديين:

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ [53].

أصلها: النَّقُرُ، وعلل النحاة لهذا الوقف كراهة التقاء الساكنين كما ذكر شيخهم[54]، أو للحفاظ على العلامة الإعرابية [55]، ونقل السيوطي عن أبي عليّ قوله:«وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضًا، ألا ترى أنه يدل على المحذوفة من الثاني، فدلّ هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، وبين الدلالة على حركة الإعراب» [56].

(44) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع : 3: 391.
(45) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، «المساعد على تسهيل الفوائد»، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، جدة: دار المدني للطباعة والنشر، 1984م، 1: 313
(46) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع 3: 392
(47) ابن عقيل، بها الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد : 4: 313
(48) د. أحمد مختار عمر، «دراسة الصوت اللغوي»، ط4، بيروت: عالم الكتب، 2006م، ص393 .
(49) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع : 3: 393.
(50) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك»، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط3، القاهرة: مكتبة دار التراث، 2005، 4: 139.
(51) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني : 4:9.
(52) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: ص173.
(53) البيت من الرجز وهو لفدكي بن عبد الله المنقري أو لبعض السعديين في الشنقيطي،أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع هوامشه: محمد باسل عيون السود، ط1،بيروت: دار الكتب العلمية، 1999، 2: ص564.
(54) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 173
(55) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع : 3: 394.
(56) السابق الصفحة نفسها .

واشترط النحاة للوقف بالنقل شروطًا عدة:

الأول: أن يكون الحرف المنقول إليه ساكنا قابلًا للتحريك [57]، وأشار ابن مالك لهذا بقوله:

مُحَـــرَّكًا وَحَـــركاتٍ انْقُـــلَا لِسَـــاكِنٍ تَحْـرِيكُـــهُ لَنْ يُحْـظَلَا

فشرط الحرف المنقول إليه أن يكون ساكنا وقابلًا للتحريك، نحو: بَكْرْ فنقول في الرفع: هذا بَكُرْ، وفي الجر: مررت بِبَكِرْ، ولا يجوز النقل إن كان متحركًا، فلا يقال: مررت بالرَّجِلْ [58].

ومنه قول الراجز:

عَجِبْـــتُ والدَّهْـــرُ كَـثِيرٌ عَجَبُـهْ مِـــنْ عَنَـزِيٍّ سَبَّـنِي لَمْ أَضْرِبْهْ [59]

والنحاة متفقون على النقل في الضم والكسر إلى الحرف الساكن قبل الأخير.

واختلفوا في حالة النصب، إن لم يكن الحرف المنقول منه همزة، وعلتهم فيما ذهبوا إليه، أن المنصوب قد يلحقه ما يبين حركته في حال الوقف الشائع، وهو الألف الناتجة من التنوين، وفتح ما قبلها لازم؛ فلا تُقْلَ [60]، نحو: رأيت بَكْرًا، يقول سيبويه: «ولم يقولوا: رأيت البَكْرْ؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم» [61].

وأجاز نقل فتحة المنصوب الكوفيون، نقله ثعلب عن الكسائي والفراء [62]، ووافقهم الأخفش [63]، والجرمي [64]، فيقولون: رأيت البَكَرْ، في رأيت البَكْرْ.

يقول ابن مالك عن هذا:

وتَقْلُ فَتْـحٍ مِـنْ سِوَى المَهْمُـوزِ لا يَـــرَاهُ بَصْـــرِيٌّ وَكُـــوفٍ تَقَـــلَا

واستثنى البصريون من هذا المنع إذا كان الحرف المنقول منه (الأخير) همزة، فإنه يجوز نقل حركته إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبله [65]، فيقال رأيت الرِّدَأْ، والخَبَأْ، في رأيت الرِّدْأَ، والخَبْأَ.

وعلل سيبويه جواز النقل للفتحة من المهموز إلى ما قبله، بأنه يعود لطبيعة الهمزة، فهي أبعد الحروف وأخفاها في الوقف، وتحريك ما قبلها ليكون أبين لها، إذ يقول:«فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف؛ حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم: هو الوثْؤُ، ومِنَ الوثِيءُ، ورأيتُ الوثْأَ» [66].

فإذا كان ما قبل الأخير متحركا فلا يجوز النقل، فلا يقال:«مررت بالرَّجِلْ بكسر الجيم نقلا لحركة اللام إليها؛ لأنها مشغولة بحركتها» [67]، أو مررت بجعْفِر، ولأنه في حال الوقف بالسكون (الوقف الشائع) لا يلتقي ساكنان لتحركه ما قبل الأخير.

(57) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، شرح الأشموني : 10:4.
(58) السيوطي، جلال الدين عبدالحمن، همع الهوامع : 3، 395.
(59) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه، دراسة وتحقيق: د. يوسف حسين بكار، ط1، الأردن: دار المسيرة، 1983م، ص45، وفي سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، 180/4.
(60) ابن عقيل، هاء الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد : 318.
(61) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب 4: 173.
(62) ينظر: أبو حيان، محمد يوسف، ارتشاف الضرب : 2: 811
(63) ينظر: أبو حيان، محمد يوسف، ارتشاف الضرب : 2: 811
(64) ينظر: أبو حيان، محمد يوسف، ارتشاف الضرب : 2: 811
(65) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد، 4: 318، والسيوطي، همع الهوامع، 3: 396.
(66) سيبويه، عمرو بن عثمان الكتاب :4: 177.
(67) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع ، 3: 395.

ولخم تقف بالنقل إلى المتحرك، ومنه قول الراجز:

مَــنْ يأتمِرْ للحَــزْمِ فيما قَصْــدُهْ تُحْمَدُ مَساعيه، ويُعْلَمْ رَشَدُهْ [68]

وقول الآخر:

فَقَرِّبَنْ هَذَا وهَذَا أَرْحِلُهْ[69]

وقول:

فَإِنِّي قَــدْ رَأَيْــتُ بِــدَار قَــومِي نَوائِبَ كُنْتُ في لَخْمٍ أَخَافَهْ [70]

أصلها: قَصَدَهُ، ورَشَدَهُ، أَرْحِلُهُ، أخافُهَا

فنقلت حركة الهاء إلى المتحرك قبلها، ففي «قَصَدَهُ» نقل علامة بناء مكان علامة بناء، وفي «رَشَدَهُ» نقل علامة بناء مكان علامة إعراب، وكذلك في «أَرْحِلُهُ» وفي «أخافُهَا» نقل حركة بناء مكان حركة الإعراب.

ومنه ما حُكي عن الفَرَّاء عن بعض طَيِّيء:»بالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُم اللهُ به والكَرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُم اللهُ بَه»[71].

أصل الكلام: أكرمكم الله بها.

وذكر سيبويه في كتابه علة تحريك ما قبل هاء الضمير؛ ليكون أبين لها؛ كونها حرف خفي إذ يقول بعد حديثه عن نقل الحركة من الهمزة:»وفعلوا هذا بالهاء لأنها في الخفاء نحو الهمزة» [72].

واشترطوا في الساكن أن يكون صحيحًا، فإن كان حرف عِلَّة، أو حرف مَدٍّ فلا يُنقل إليه، عن هذا يقول سيبويه:»ولا يكون هذا في زَيْد وعَوْن ونحوهما، لأنَّهما حرفا مَدٍّ [73]».

فلا ينقل في نحو «ناب» و «دار» و «عَوْن» و «بَيْن»؛ للتعذر في: «ناب» و «دار» وللاستثقال في «عَوْن» و «بَيْن»[74].

واشترطوا للمنقول إليه أيضًا، ألَّا يكون مُضَعَّفًا نحو:»لَعَلَّ» [75]، فلا يقال: انتفعتُ بلعَلَل [76]؛ لأن ذلك مفضٍ إلى فك الإدغام، ولا يفك مثل هذا الإدغام إلا في الشعر [77]، وعليه فالنقل فيه متعذر [78].

وأن يكون المنقول منه صحيحًا، فلا يُنقَل من نحو: ظَبْي، وغَزْو [79]؛ لأنه يؤدي إلى كون الآخر واوًا قبلها ضمة في المرفوع، وذلك مرفوض، أو إلى القلب والتغير في المجرور [80].

وأن لا يؤدي النقل إلى عدم النظير، قال سيبويه:»وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ، فأتبعوها الكسرة الأُولى؛ ولم يفعلوا ما فعلوا بالأوَّل؛ لأنه ليس في كلامهم فِعُل؛ فشبّهوها بمُنْتُن، أتبعوها الأوَّل.

وقالوا: في البُسُرْ، ولم يكسروا في الجرّ؛ لأنه ليس في الأسماء فُعِل فاتبعوها الأول؛ وهم الذين يخفّفون في الصلة البُسْر»[81].

فلا ينقل في «بُسْرٍ» مجرورًا، ولا في: هذا بِسْرٌ مرفوعًا؛ لأنه في حالة الجر يكون بزنة «فُعِل، وفي حالة الرفع يكون بزنة فِعُل وهذان الوزنان مفقودان [82]، فيتبعون حركة الحرف الأول في حال الوقف [83].

والوقف بالنقل، لم يؤثر عن القراء إلا ماروى عن أبي عمرو أنه قرأ:﴿وتواصوا بالصبِر﴾ بكسر الباء[84]، وقرأ سلام عن السّدي:»والعصِر» بكسر الصاد [85].

ويبدو أنّ السبب في قلته ما يترتب عليه ، من تغيير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين، وما يلزم من نقل حركة الإعراب إلى وسط الكلمة ومحلها المألوف آخر الكلمة[86].

هذا رأي سيبويه وتبعه النحاة من بعده في تفسير ظاهرة الوقف بالنقل، ويظهر أن القول بأن علة الوقف بالنقل كراهة التقاء الساكنين، لاتثبت عند التدقيق، وذلك لسببين:

الأول: أن التقاء الساكنين قد يغتفر، بدليل مجيئة في الوقف الفصيح[87] — بالسكون- فالأولى قبوله في الوقف بالنقل على نقل الحركة.

الثاني: ورد عن بعض القبائل النقل إلى المتحرك قبل الآخر.

وعليه فإن الوقف بالنقل يرجع لطبيعة الصوت وما اعتاد عليه أفراد القبيلة التي عرفت عنها ظاهرة الوقف بالنقل.

وأن قول النحاة القدماء من بعد سيبويه بأن الغرض من الوقف بالنقل الحفاظ على العلامة الإعرابية لايثبت أيضا؛ لأن النقل حدث لحركة البناء من الضمير إلى الكلمة التي قبله سواء كان الحرف الأخير منها ساكنا أو متحركا، ولوجود دليل على حركة الإعراب وهو العامل؛ لأن الحفاظ على حركة البناء أولى لعدم الدلالة عليها، وعليه فإن آراء النحاة لم تكن مانعة في كل أحكامهم واشتراطاتهم التي تخص الوقف بالنقل، فقد جاء السماع بما يخرج عنها ويخالفها.

ويظهر من كلام سيبويه أنه نظر إلى الوقف بالنقل، من منظور صوتي لهجي، بينما النحاة نظروا إليه أنه مسألة نحوية متصلة بالعلامة الإعرابية.

وعليه فأن الوقف بالنقل ظاهرة لهجية وصوتية، وليس لها علاقة بالتركيب النحوي، وأن الحركة المنقولة جُلبت لسبب صوتي، ويؤيد ذلك أنه لم يثبت عن سيبويه أنه صرح بأنها حركة إعراب، وأن الوقف بالنقل إلى المتحرك قبل الآخر ليس خاصا بلخم كما نقل النحاة، فقد وردت عن بعض طيئ كما ذكر

(68) الرجز بلا نسبة في ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، 2: 329

(69) الرجز لأبي النجم في الكتاب، 4: ص180، وابن يعيش، 5: ص251، وابن عبد ربه، في العقد الفريد، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م، 1: 172.

(70) البيت بلا نسبة في ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ا، البيت في «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكويين»، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1993م، 1: ص11.

(71) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، بيروت: المكتبة العصرية، د ت، ص123.

(72) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 181.

(73) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4، 174.

(74) ينظر: والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع : 3: 395.

(75) ينظر: أبو حيان، محمد يوسف، ارتشاف الضرب، 2: 81.

(76) العلُّ والعَلَلُ: الشَّربةُ الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعا، ينظر:الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار الفكر، 1978م، مادة (ع ل ل)، 4: ص20.

(77) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع :3: 395.

(78) الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح 5: 252.

(79) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب :2: 811.

(80) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع :3: 395.

(81) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب : 4: 173-174.

(82) أبو حيان، ارتشاف الضرب : 2: 811.

(83) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب 4: 173- 174.

(84) أبو حيان، محمد يوسف، ارتشاف الضرب :2:811.

(85) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين، إعراب القراءات السبع وعللها، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة،1992م، 2:526، أبو حيان، البحر المحيط: 8: ص725.

(86) ينظر: الرضي ،محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب ،2: 321، كحيل،أحمد حسن «التبيان في تصريف الأسماء»،ط6، دك، 1978،ص 326.

(87) ينظر: الحمد، د.غانم قدوري ، الدرسات الصوتية عند علماء التجويد، ط2، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2007م، ص453.

البحث، وأن ما ذكره سيبويه من الوقف بالاتباع للحرف السابق، لاعلاقة له بظاهرة الوقف، وإنما هو ظاهرة مختلفة عرفت عن بعض القبائل.

المبحث الثاني الوقف بالنقل عند المحدثين اللسانيين

المحدثون اللسانيون وافقوا القدماء في المصطلح، فالوقف هو الشائع والمنتشر بين اللغويين المحدثين، إذ يعرفه تمام حسّان بقوله:»الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو طابعه مَفْصِل من مَفَاصِل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية فيقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية تعد كل دفعة منها إذا كان معناها كاملًا واقعة تكليمية منعزلة، أما إذا لم يكن معناها كاملا كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلًا، فإن الواقعة التكلمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة» [88].

فالوقف في الدراسات الحديثة يمثل المفصل؛ «لأنه يمثل قطعًا أو فصلًا لما ينطق به المتكلم وقد يكون الوقف أو الفصل بين مقطعين أو كلمتين أو أكثر» [89]، وعليه فإن قطع الكلام أو فصله يكون إما بالتوقف عن الكلام أو بالتوقف بين أجزاء الكلمة الواحدة: أي بين مقاطعها الصوتية.

ومن المحدثين اللسانيين من ذهب إلى أن الوقف لا يقتصر على الجانب الصوتي فقط؛ وإنما يشمل جميع الجوانب ومنها المعنى، وعرفه بأنه:«علم يعرف به مقدار كمال معنى الجملة العربية، وكيفية نطق المقطع الأخير للكلمة الموقوف عليها» [90]. وليس خاصًا بالجانب الصوتي.

على أن من المحدثين اللسانيين من أطلق مصطلح «الوقفات» على الوقف إذا قالوا:»تعد الوقفات من العناصر الأدائية الأخرى التي يصطنعها المتكلم في التعبير عن الدلالات المتنوعة غير النحوية والصرفية والقاموسية»[91].

وعند إنعام النظر فيما قدمه المحدثون من دراسات عن الوقف- مع أهمية هذا العلم الجليل- تجدهم يهملون هذا الباب، إلا ما ندر منهم، ولا يهتمون كثيرًا به، ولم تتوسع دراستهم به، ولم يضيفوا شيئًا جديدًا على ما جاء به المتقدمون [92]. عن هذا يقول الدكتور إبراهيم أنيس:»إن الدارسين يهملون عادة هذا الباب جليل الشأن ويمرون به مرورًا دون نظر فيه أو تمحيص [93]».

وبالرغم مما ذكر إلا أن من المحدثين اللسانيين مَن تناول الوقف على أواخر الكلم وتحديدًا الوقف بالنقل وسأعرض رأي من وقفت عليهم وكان لهم رأي في هذه الظاهرة الجديرة بالاهتمام:

أولًا: رأي الدكتور سعد مصلوح:

ذهب الدكتور سعد مصلوح إلى أن الوقف بالنقل من المشكلات التي أثارها النحاة في باب الوقف[94]، وبعد أن عرض لأحكام الوقف بالنقل عند القدماء بإيجاز وبيان شروطهم، أبدى رأيه في الظاهرة ومفاده: أن تحريك الساكن قبل الأخير في نحو: بَكُرْ، و (قَفُل) و (مَصُرْ) وما جرى مجراها يشيع في كثير من اللهجات العربية الحديثة بالرغم من تخليها عن الإعراب، وأن هذا التحريك مرتبط بنوع معين من المقاطع الصوتية، وهو ما يسميه بالمقطع المزدوج الإغلاق ويتكون من: صامت وحركة وصامتين متتابعين (ص ح ص ص).

وأن هذا الأمر حمله على الشك في العلاقة التي أقامها النحاة بين ما سموه الوقف بالنقل وبيان حركة الإعراب، وأن تحريك الساكن قبل الأخير في هذا النوع من الكلمات، إنما هو ظاهرة مرتبطة بالمقطع، وليس بالتركيب النحوي [95]، ثم شرع في تحليل ومناقشة شواهد القدماء التي استشهدوا بها وتمثلت ملاحظاته في الآتي:

بالنسبة لاستدلال النحاة بقول الشاعر:

عجبت والدهر كثير عجبُهْ من عنزي سبني لم أضربُهْ [96]

وقول الشاعر:

من يأتمر للخير فيما قَصَدُهْ تحمد مساعيه ويعلم رَشَدُهْ [97]

أنه أمر غير مسلم لهم؛ وذلك لأن البيتين هما-في تقديره- من شواهد الإقواء وهذا الأمر عرض لفحول الشعراء الجاهلين والإسلاميين من أمثال النابغة الذبياني، والحارث بن حلزة، واليشكري والفرزدق، وصحح رأي الدكتور إبراهيم أنيس في تفسير ظاهرة الإقواء: إذ عده تضحية بالصواب النحوي لتستقيم القافية [98]. واستدل على ما ذهب بأبيات رويت عن أبي طالب عم النبي ﷺ إذ يقول:

آن لنا أوله وآخره في الحكم العدل الذي لا ننكره

وقد جهدها ليغمره وقد عهدنا أوله وآخره

فإن يكن حقًا ففينا أكثره [99].

ومن الممكن أن يكون الدافع للوقف بالنقل في نحو:(لم أضربُهْ) هو الضرورة الشعرية، لأن التفعيلة الأخيرة(مستفعلن)، ولو قال على الأصل قبل الوقف بالنقل:(لم أضربْهُ) لانكسر الوزن؛ فوقف بالنقل حفاظا على الوزن.

وأما امتناع الوقف بالنقل في نحو:(ناب) و (باب) و (قنديل) و (عصفور) و(جعفر) فيعود لاختلاف التركيب المقطعي بين الأنماط التي منع النحاة فيها الوقف بالنقل والأنماط التي جاز فيها ذلك، ويتضح هذا بالمقارنة الآتية:

ما جاز فيه الوقف بالنقل	ما امتنع فيه الوقف بالنقل
بَكْرْ ص ح ص ص	بَابْ ص ح ح ص
قَفْلْ ص ح ص ص	قِنْدِيلْ (المقطع الثاني) (ص ح ح ص)
مِصْرْ ص ح ص ص	عُصْفُورْ (المقطع الثاني) (ص ح ح ص)
كُفْءْ ص ح ص ص	جَعْفَرْ (المقطع الثاني) (ص ح ص)

ومن هنا يمكن القول -حسب رأيه- بأن الظاهرة مقطعية [100].

(88) تمام حسان،«اللغة العربية معناها ومبناها»، ط1، المغرب: دار الثقافة، 1994م، ص270.
(89) كريم زكي، حسام الدين، «الدلالة الصوتية»، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1992م، ص219.
(90) د. عبد الرزاق أحمد محمود الحربي،» علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية»، ط1، بغداد: ديوان الوقف السني، 2009م، ص7-6.
(91) د. عبد العزيز أحمد علام، د. عبد الله ربيع محمود،» علم الصوتيات»، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 2004م، ص252.
(92) ينظر: د.عبدالرزاق أحمد محمود، علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية، ص7.
(93) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص220.
(94) ينظر: سعد مصلوح،«رأي في الوقف بالنقل»، (حوليات كلية دار العلوم، العدد الحادي عشر، أغسطس 1988م)، مجلد 51، ص65.
(95) ينظر: سعد مصلوح،«رأي في الوقف بالنقل» ،66-67.
(96) سبق تخريجه:13
(97) سبق تخريجه:13
(98) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل، ص67، وإبراهيم أنيس،«في اللهجات العربية»، ط3، القاهرة: مكتبة ألأنجلو المصرية،دت، ص85.
(99) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل، ص67، ولم أقف على تخريج لشعر أبي طالب في المصادر التي وقف عليها.
(100) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ، ص68.

وأن امتناع الوقف بالنقل في نحو: زَيْدْ، وثوْبْ، على الرغم من انتمائها مقطعيًا إلى النوع: (ص ح ص ص)، إنما يرجع إلى كون كل منها منتهيًا بنصف حركة- صامت.

وصحيح أن الياء والواو فيهما معدودان في الصوامت من ضِمن النّظام[101]، غير أن انتمائهما فوناتيكيا إلى مجموعة أنصاف الحركات، أغنى المتكلم عن اجتلاب حركة لفك الإغلاق المزدوج في المقطع، وأن هذا الأمر موجود وملحوظ في اللهجات الحديثة، التي تحول المقطع: (ص ح ص ص) إلى (ص ح – ص ح ص) [102]، وأما امتناع الوقف بالنقل في نحو:»جدّ» و»عمّ»، عند القدماء؛ فأساسه أن الحرف المشدد بحرفين الأول ساكن والثاني متحرك، وقد اقتنع المحدثون بهذه المقول النحوية العروضية فنسبوا»جدّ» و «عمّ» إلى المقطع (ص ح ص ص) وعدوها من المزدوج الإغلاق[103]، فإن الذي ارتضاه الدكتور سعد مصلوح هو وجوب التميز بين المقطع الصوتي والمقطع الفونولوجي، وعليه يمكن اعتبار «جَدْ» و «عَمْ» وما جرى مجراهما مقطعًا مبتورًا من النوع: (ص ح ص) وهذا أمر تؤيده التجارب المعملية[104].

وعليه يجب إخراج هذا النوع من الكلمات من المقاطع المزدوج الإغلاق، وهو ما ينفي صلتها بما اصطلح النحاة على تسميته الوقف بالنقل [105].

وأن اختلافهم في نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، اختلاف لا محل له؛ لأن نحو: (رأيت بَكْرْ)، بين أحد احتمالين:

الأول: أن نكون من الذين يقفون على النون (الناتجة من التنوين في حالتي الرفع والجر) بالسكون وفي هذه الحالة ستحصل على المقطع (ص ح ص ص) وهو المقطع الذي تميل بعض اللهجات إلى تحريك الساكن قبل الأخير فيه، وتحويله إلى (ص ح – ص ح ص).

الثاني: أن تقف على النون (التنوين) وهنا سنجد تركيبا مقطعيا مختلفا حيث تتحول إلى «بكرا» (ص ح ص – ص ح ح) وهو تركيب لا يدخل تحت المحظور [106] وأن تردد النحاة بين التحريك للساكن بحركة الإعراب وحركة البناء وربطها بالتناسب مع الحركات السابقة في نحو:(هذا بشر) ونحو (انتفعت بقفل)، يدل على أن الحركة ليست حركة إعراب؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب التحريك على النحو الممنوع وإلا فات الغرض من إعراب الكلام [107].

وخلص في نهاية بحثه إلى النتائج التالية:

أن ما سموه النحاة الوقف بالنقل، لا ينطبق في رأيه إلا على الكلمات التي تنتمي مقطعيًا إلى النوع:(ص ح ص ص) نحو: بكر [108].

وأن الحركة المجتلبة لتحويل المقطع من (ص ح ص ص) إلى (ص ح – ص ح ص) ليست حركة إعراب، وإنما هي تحريك لمنع التقاء الساكنين (القفل المزدوج للمقطع) [109].

وأن الحركة المجتلبة أقرب إلى أن تكون حركة شبيهة بالحركة المركزية في جدول الأصوات الدولي، وأنها تتلون بلون ينسجم مع الحركة السابقة [110].

(101) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل :68
(102) ينظر: السابق الصفحة نفسها.
(103) المقطع المزدوج الإغلاق هو المقطع الذي ينتهي بصامتين ساكتين.
(104) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،69.
(105) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،69.
(106) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،69.
(107) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ، 70.
(108) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،70
(109) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،70
(110) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ،70

وعليه فإن هذه الظاهرة التي قعد لها النحاة، هي ظاهرة مقطعية، وليست نحوية بحال، وأن الذي أدى بهم إلى عدم الصواب هو عدم وضوح مفهوم المقطع عندهم، وعليه لا حاجة لمصطلح الوقف بالنقل، وأن قواعده مخترعة من أساسها، والخلاف بين النحاة حولها لا ثمرة له [111].

ثانيا: رأي الدكتور حمزة بن قبلان المزيني:

بدأ دراسته عن الوقف بالنقل ببيان حاجة النحو العربي لدى القدماء إلى دراسة ونقد؛ حتى تتضح معالمه، وتتبين صورة اللغة التي كانوا يعالجونها، ومسألة الوقف بالنقل التي تناولها بالدراسة والتقويم-حسب ما يراه- مسألة صوتية بسيطة، وتكفي للدلالة على إيجابية الرجوع إلى المصادر القديمة وتفسير ما فيها في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة [112].

وذكر أنه بدا له من ظاهر كلام سيبويه والنحاة أنهم يرون أن تحريك الصوت الصحيح الأول في حال الوقف إذا انتهت الكلمة بصوتين صحيحين حكم عام، لا علاقة له بطبيعة الأصوات الصحيحة المكونة لهذا التتابع.

وعند تأمل الأمثلة التي جاءوا بها فإنه يجد أن الصوت الأول من الصحيحين فيها هو: الكاف، أو الدال، أو السين، أو الحاء، أو التاء، أو الطاء، أو القاف، أو الضاد، أو الميم، أما الصوت الصحيح الثاني فهو: إما الراء أو اللام أو الميم أو الهمزة أو الهاء.

فإذا استبعدنا الميم من الأصوات التي يمكن أن تكون في موضع الصوت الصحيح الأول، فإننا نجدها كلها من الفصيلة الصوتية المسماة بالأصوات غير الجهرية، وأما الأصوات التي يمكن أن تكون في موضع الصوت الثاني في هذا التتابع فهي من فصيلة الأصوات المسماة بالأصوات الجهرية، وهذا بعد استبعاد الهاء والهمزة، اللتان لهما وضع وطبيعة خاصة [113].

وأن عدم التناظر هذا، أي أنهم لم يوردوا مثالًا فيه الصوت الأول من الفصيلة الثانية (الجهرية) والصوت الثاني من الفصيلة الأولى (غير الجهرية)، وهذا أمر يجب تفسيره، كما يجب أن يلاحظ أنه لم يرد مثال عندهم مما فيه الصوت الثاني النون، وأورد تساؤلًا عن الأصوات الصحيحة الأخرى من حيث إمكانية وجودها في موضع الصوت الصحيح الأول[114].

وأجاب على هذه الملاحظات بما يأتي:

أما عن غياب النون من بين الأصوات التي يمكن أن تقع في موضع الصوت الصحيح الثاني، فهو غياب غير حقيقي، وأورد أمثلة على مجيئها في هذا الموضع منها:

الوُضْنُ: الوُضُنْ

الوُهْنُ: الوُهُنْ

الجُبْنُ: الجُبُنْ

الأُذْنُ: الأُذُنْ

وهذا دليل على أن غياب النون عن الأصوات التي تنتهي بها الكلمات الموقوف عليها بالنقل ليس غيابًا حقيقيًا، كما أنه يتبين منها أن الأصوات الصحيحة غير الجهرية التي تقع في موضع الصوت الصحيح الأول، يمكن أن يضاف إليها

(111) ينظر: سعد مصلوح، رأي في الوقف بالنقل ، 71.
(112) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية». بحث منشور في مجلة: الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد: 8، عدد: 1، (1415هـ): 233.
(113) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية» ، ص235.
(114) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية»، ص235-236.

أصوات الفصيلة نفسها، ومن الأمثلة السابقة يمكن إضافة (الضاد، والهاء، والباء، والذال) [115].

كما يمكن ضم أصوات صحيحة أخرى مأخوذة من كلمات موقوف عليها بالنقل، والصوت الصحيح الثاني من الأصوات الجهرية، ومَثّل بالجيم في قول الشاعر:

عَلَّمَنا إِحْـــــوَاتُنَا بَنُـــو عِجِـــل | شُرْبَ النَّبِيذِ وَاصْطِفَافًا بالرِّجِل[116]

ويضاف إلى ذلك أن هناك أمثلة لم يناقشوها عند مناقشة الوقف بالنقل، وهذه الأمثلة تتميز بأن الصوت الصحيح الأول واحد من الأصوات الحلقية، والصوت الصحيح الثاني أحد الأصوات الجهرية، والحركة المنقولة هي الفتحة ومثل لذلك:

شَعْرَ: شَعَرْ

بَعْرَ: بَعَرْ

نَهْرَ: نَهَرْ

وعليه يمكن أن تضم العين والهاء إلى قائمة الأصوات التي يمكن أن تقع في موضع الصوت الصحيح الأول [117].

وخلص إلى نتيجة مفادها: أن معالجة سيبويه والنحويين لظاهرة الوقف بالنقل لم تكن كافية؛ لعدم أخذهم في الاعتبار المادة اللغوية ذات الصلة كلها؛ وبالتالي نتج تفسير غير كاف [118].

ثم تناول الشروط التي وضعها سيبويه والنحاة للوقف بالنقل، وناقشها وبيّن أنها لا تفيد في تفسير هذه الظاهرة، بل ربما تكون عائقا يحول بيننا وبين التفسير الصحيح [119].

وبعد بيانه للمآخذ على شروط سيبويه والنحاة، مدللًا على أن الحركة المنقولة ليست حركة إعراب، وأنها مزيدة لسبب صوتي [120].

قام بدراسة الظاهرة وفق النظريات الصوتية الحديثة، مبينًا أن سبب هذه الظاهرة هو وجود بعض السياقات الصوتية المحددة، وأنها ليست عشوائية، مقارنا لها بما هو موجود عند بادية المدينة المنورة، مستعينًا فيما ذهب إليه بما توصل إليه البحث اللساني الحديث في الدراسات الصوتية من مبادئ، أهمها: مفهوم المقطع، ومبدأ الجهرية الذي يلعب دورًا بارزًا في تحديد مفهوم المقطع، وتوزيع السلسلة الكلامية إلى مقاطع[121].

وفي نهاية الدراسة توصل إلى النتيجة التالية:

تزاد الحركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة، إذا كان الصوت الصحيح الثاني: راء أو نونًا أو ميمًا أو لامًا أو ياء أو واوًا، وكان الصوت الصحيح الأول أحد الأصوات الأخرى غير هذه الأصوات المذكورة، ويستثني من هذا التعميم حالتان:

الأولى: كون الصوت الصحيح الأول ميمًا، والصوت الصحيح الثاني أحد هذه الأصوات.

الثانية: كون الصوت الأول: راء أو نونًا أو ميمًا أو لامًا، والصوت الصحيح الثاني: ياء أو واوًا.

ويمكن وصف الأصوات الستة (الراء، والنون، والميم، واللام، والياء، والواو) بأنها أصوات[+ جهرية]، والأصوات السابقة عليها كلها[– جهرية] [122].

ويمكن تلخيص القاعدة التي توصل إليها بما يأتي: تزاد الحركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة إذا كان الصوت الصحيح الأول صوتا من فصيلة الأصوات غير الجهرية[– جهرية] وتشمل هذه الفصيلة كل الأصوات ما عدا الحركات والأصوات الستة (الراء، والنون، والميم، واللام، والياء، والواو)، مع وضع قاعدة فرعية:(تحدد صفات الميم المميزة لها عن: الراء والنون واللام والياء والواو) وهذه الصفات هي أنها:(صوت أمامي وغير تاجي وأنفية) [123].

وعليه فإن الدكتور حمزة يرى أن ظاهرة الوقف بالنقل أوسع مما أورده سيبويه والنحاة، وأن الحركة المنقول حركة مجتلبة لسبب صوتي، وليست حركة إعراب، مبينًا التفسير اللساني الصوتي للظاهرة.

ومن المحدثين من وافق الدكتور سعد مصلوح في أن الغرض من الوقف بالنقل الفرار من إلتقاء الساكنين، وليس الحفاظ على حركة الإعراب، الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يقول: إنَّ ما يسميه النحاة وقفا بالنقل ليس في الحقيقة إلا تخلصًا من التقاء الساكنين حين يقعان في آخر الكلمة [124].

والدكتور محمد حماسة، إذ يرى أن الغرض من الوقف بالنقل هو:»الفرار من التقاء الساكنين، لا بيان حركة الإعراب»[125].

ثالثًا: رأي الدكتور خالد حسّان:

وأمّا الدكتور خالد حسّان، فدرسَ الوقف بالنقل وعلاقته بحذفِ الحرفِ الأخيرِ الهمزة، من منظور الوقف بالتحريك، ونقل النَّبْر الصوتيّ إلى المقطع الأخير، مُطبقًا على القراءات القرآنيَّة، وعازيًا ذلك إلى لهجة أهل الحجاز، وذلك في بحثين اثنين، أحدهما بعنوان:»الوقف بالتحريك بين القراءات القرآنيَّة واللهجات العربيَّة دراسة صوتيَّة»، والثاني: «الوقف على المهموز في قراءة حمزة الزيَّات، دراسة في الصوت والبنية»؛ ومن هنا يظهر لنا شامسًا أنَّ طبيعة بحثيه ووسيلتهما وغايتهما ونتائجهما، تختلف عن الدكتور سعد مصلوح والدكتور حمزة المزيني، وإن اتفقَ معهما في العنوان «الوقف بالنقل»، وفي الاستعانة بعلم الأصوات منهجًا مُعْتبرًا في دراسته وتحليله، وذلك يُثْري البحث اللغويّ الحديث؛ إذ تتعدَّد المناظير والنتائج.

وعلَّل الدكتور خالد حسّان ارتباط الوقف بالنقل في صوت الهمزة في القرآن الكريم، بأن ذلك لبيان الصوت ووضوحه؛ لخفاء صوت الهمزة، وبُعْد مخرجه واللغة العربية لغة بيان ووضوح [126].

وقد طبَّقَ على القراءات القرآنيَّة وبخاصَّة صوت الهمزة، فيقول:«الوقف بالنقل

(115) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني، الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية ، ص236؛ واللسان، مادة: (و ض ن) و (و ه ن)، و (ج ب ن)، و (أ ذ ن).
(116) الرجز من شواهد أبو زيد في النوادر ص30، وأبو البركات الأنباري ، لإنصاف، 2، 734، واللسان مادة: (ع ج ل)، من غير عزو.
(117) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني، الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية، ص337.
(118) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية»، ص345–337.
(119) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني، الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية، ص235.
(120) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية»، ص 241.
(121) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية»، ص237–253.

(122) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني،«الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية»، ص253.
(123) ينظر: حمزة بن قبلان المزيني، الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية، ص253
(124) ينظر: د. إبراهيم أنيس،«في اللهجات العربية»، ط7، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1995م، 149 «بتصرف».
(125) د. محمد حماسة، «العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث»، ط1، القاهرة: دار غريب، 2001م، 33.
(126) ينظر: د.خالد حسّان، «في القراءات القرآنية دراسات في البنية والدلالة»، ط1،ا لقاهرة: مكتبة الآداب، 2016م، 49.

في القراءات القرآنيَّة مقصورٌ على صوت الهمزة بحذفه، ونقل حركة الإعراب فيه إلى الواو والياء قبله، لثقل الهمزة، عند أهل الحجاز، ولخفاء الهمزة، فإذا سكنَ ازدادَ خفاء، فيقوم الوقف بالنقل بوظيفة البيان عند التحريك، وكذلك نقل النَّبر الصوتيّ إلى المقطع الأخير، ومثال ذلك «السُّوء» تصير «السُّوَ»، كما يُؤدّي الوقف بالنقل على صوت المدِّ واللين «الواو والياء»، إلى تحوُّل الصوت من حال المدِّ إلى حال اللين، ليقبل حركة الهمزة المحذوفة»[127].

كما تناول علاقة الوقف بالنقل بالإدغام بعد حذف الهمزة المتطرفة، أو ما في حُكم المتطرِّفة، تعويضًا عن المحذوف الهمزة، فيقول:» الوقف بالنقل على المهموز في قراءة حمزة، مناط للحذف والتغيير والتخفيف، وقد ينتج عنه نقل وإدغام معًا، نحو «سُوء»، تصير «سُوَّ»، وهذا النطق يُعزى لأهل الحجاز، ومن الملاحظ أنَّ الوقف بالنَّقل والإدغام في قراءة حمزة، يحدث حين يكون الصوتُ الساكن من أصوات المدِّ واللين، نحو:»كهَيْئَة» التي صارت «كَهَيَّة»، فوقعت الهمزة في حُكم الطرَف، فحدثَ لها تغيير بالحذف والنَّقل والإدغام، ونقل النبر الصوتيّ إلى المقطع الأخير، ومثل:»شَيْئًا» صارت «شَيّا»[128].

هذه آراء المحْثين اللسانيين في ظاهرة الوقف بالنقل، سواء من أفرد لها بحثا مستقلا، أو عرض لها أثناء حديثه عن موضوع آخر، إذ لابد من بيان أن الدكتور حمزة المزيني في بيان تفسيره لظاهرة الوقف بالنقل لم يورد مصدره الذي استقى منه، وعلته عليها مأخذ؛ لأن صفة الجهر والهمس يمكن أن تؤثر في الإبدال الصوتي بين الحروف المتجاورة، وليس في نقل الحركة بين الحروف المتجاورة، من الصوت الثاني الأخير إلى الصوت الأول قبل الأخير.

وعليه فإن الذي يظهر لي أن الغرض من الوقف بالنقل هو الحرص على إيضاح الأصوات الموقوف عليها، وتوضيحها عند النطق بها عند القبائل التي عرف عنها هذا النوع من الوقف؛ لأن الوقف يؤدي إلى إضعاف الصوت الموقوف عليه؛ ولأنه يسلبه الحركة التي هي مصدر وضوحه فلجأوا إلى تحريك ما قبل الأخير، وأنّ تعليل النحاة بالمحافظة على حركة الإعراب يضعف؛ لأنه يستدل على الإعراب بالعامل ، وبالتالي المحافظة على حركة البناء أولى؛ لعدم الدلالة عليها .

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة عرض موقف سيبويه تجاه ظاهرة «الوقف بالنقل»، وبيان رأي المحدثين اللسانيين تجاه ما يراه القدماء، وتَبيّنَ من عرض الآراء للفريقين التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. أن ظاهرة الوقف بالنقل ظاهرة صوتية لا علاقة لها بالتركيب النحوي.
2. أن الحركة المنقولة ليست حركة الإعراب، وإنما هي حركة مجتلبة لسبب صوتي.
3. أن الوقف بالنقل للحركة إلى الحرف المتحرك ليس خاصًا بقبيلة لخم، وإنما عُزي إلى طيء.
4. أن التقاء الساكنين لم يكن هو الدافع الرئيس إلى الوقف بالنقل، وكذلك لم يكن الغرض الحفاظ على حركة الإعراب، وإنما يرجع الأمر إلى طبيعة صوتية بحتة.
5. أن الاتباع للحركة السابقة للحرف المنقول إليه لا علاقة له بالوقف بالنقل وإنما هو ظاهرة صوتية أخرى.
6. الوقف بالنقل مظهر من مظاهر السعة، والتيسير على المتكلم.
7. بعد قراءة نص سيبويه، لم يظهر أنه نص على أن الحركة المنقولة في الوقف حركة إعراب.
8. أن القول بأن صفة الجهر والهمس لها تأثير في ظاهرة الوقف بالنقل يفتقد إلى الاطراد العلمي في التطبيق،كما أن صفة الجهر والهمس يمكن أن تؤثر في الإبدال الصوتي، وليس في نقل الحركة من الصوت الأخير إلى الأول قبل الأخير.
9. النحاة القدماء ينظرون إلى الوقف أنه مسألة نحوية متصلة بالعلامة الإعرابية بينما سيبويه ينظر إليه من منظور صوتي لهجي.
10. لا وجاهة لتعليل النحاة لظاهرة الوقف بالنقل بالمحافظة على حركة الإعراب؛ لوجود العامل النحوي .
11. اتفق سيبويه والمحدثون اللسانيون على وجود ظاهرة الوقف بالنقل واختلفوا في تحديد سبب حدوثها.
12. المحدثون اللسانيون لم يتفقوا في تعليلاتهم لحدوث ظاهرة الوقف بالنقل .

التوصيات

وفي ختام هذه الدراسة يوصي الباحث المهتمين بدراسة علم الأصوات بالتوصيات التالية:

1. دراسة أثر طبيعة الصوت في القضايا الصرفية.
2. دراسة العلاقة بين الوقف بالنقل والنبر في اللغة العربية.
3. دراسة آراء المحدثين في علم الأصوات ومقارنتها بما عند القدماء.
4. دراسة الظواهر الصوتية في اللهجات العربية بين القدماء والمحدثين وأثرها في الدلالة.
5. دراسة أثر الوقف في الدلالة.

الدعم المالي

يؤكد الباحثون أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتياً.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

(127) د.خالد حسان «في القراءات القرآنية دراسات في البنية والدلالة» :65.
(128) د.خالد حسان «في القراءات القرآنية دراسات في البنية والدلالة» :137.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية. ط 9. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1995م.

إبراهيم أنيس. من أسرار العربية. ط 7. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1994م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق رجب عثمان محمد. ط 1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. البحر المحيط. حققه أصوله وعلق عليه د. عبد الرزاق المهدي. ط 1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002م.

أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي. ط 4. بيروت: عالم الكتب، 2006م.

الأزهري، خالد زين الدين بن عبد الله. التصريح بمضمون التوضيح. دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري. ط 1. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1997م.

الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الأعجم، زياد. ديوان زياد الأعجم. دراسة وتحقيق د. يوسف حسين بركات. ط 1. الأردن: دار المسيرة، 1983م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية. تحقيق د. محمد راضي محمد مدكور ومحمد سعد عبد الباري. الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الشؤون والأوقاف الكويتية، 2015م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1993م.

تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. ط 1. المغرب: دار الثقافة، 1994م.

تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. ط 3. بيروت: عالم الكتب، 1998م.

الجزري، محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري). النشر في القراءات العشر. قدم له علي محمد الضباع. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م.

الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. ط 1. طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1983م.

جني، عثمان بن جني (ابن جني). الخصائص. تحقيق د. عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

جني، عثمان بن جني (ابن جني). سر صناعة الإعراب. تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.

جني، عثمان بن جني (ابن جني). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الحربي، عبد الرزاق أحمد محمود. علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية. ط 1. بغداد: ديوان الوقف السني، 2009م.

حماسة، محمد عبد اللطيف. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ط 1. القاهرة: دار غريب، 2001م.

الحمد، غانم قدوري. الصوت اللغوي عند علماء التجويد. ط 1. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2007م.

خالد إسماعيل حسّان. في القراءات القرآنية: دراسات في البنية والدلالة. ط 1. القاهرة: مكتبة الآداب، 2016م.

خالويه، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ابن خالويه). إعراب القراءات السبع وعللها. ط 1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992م.

الدمشقي، محمد أمين عمر (ابن عابدين). الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار). ط 2. بيروت: دار الفكر، 1992م.

الدمنهوري، السيد محمد. الحاشية الكبرى: الإرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقافية. ط 2. القاهرة: المطبعة العامرة الشرقية، د.ت.

الرضي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي). حققها محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق، ومحيي الدين عبد الحميد. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م.

رمضان عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة. ط 3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1995م.

رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ط 3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997م.

سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. ط 1. بيروت: دار الجيل، د.ت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق أحمد شمس الدين. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. إعداد محمد باسل عيون السود. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.

عبادة، محمد إبراهيم. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. ط 1. القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت.

عبد ربه، أحمد بن محمد (ابن عبد ربه). العقد الفريد. ط 1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م.

عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ابن عقيل). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط 3. القاهرة: مكتبة دار التراث، 2005م.

عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ابن عقيل). المساعد على تسهيل الفوائد. ط 1. جدة: دار المدني للطباعة والنشر، 1984م.

علام، عبد العزيز أحمد، وعبد الله ربيع محمود. علم الصوتيات. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد، 2004م.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. ط 1. بيروت: دار الفكر، 1978م.

كحيل، أحمد حسن. التبيان في تصريف الأسماء. ط 6. د.م: د.ن، 1998م.

كريم زكي، حسام الدين. الدلالة الصوتية. ط 1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م.

مالك، محمد بن عبد الله (ابن مالك). شرح الكافية الشافية. تحقيق علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط 1. مكة المكرمة: مكتبة عباس أحمد الباز، 2000م.

المرادي، الحسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ط 1. مدينة نصر: دار الفكر العربي، 2001م.

المزيني، حمزة بن قبلان. «الوقف بالنقل أم مبدأ الجهرية». مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، مج. 1 (1995م): 231–274.

مصلوح، سعد. «رأي في الوقف بالنقل». حوليات كلية دار العلوم، ع. 11 (1988م): 65–71.

منظور، محمد بن مكرم (ابن منظور). لسان العرب. ط 1. بيروت: دار صادر، د.ت.

النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. القطع والائتناف. تحقيق د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. ط 1. الرياض: دار عالم الكتب، 1992م.

هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف (ابن هشام). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق د. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط 1. المغرب، 1994م.

هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف (ابن هشام). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق د. عبد الحميد. ط 1. لبنان: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

هلال، عبد الغفار. أصوات اللغة العربية. ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة، 1996م.

يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش (ابن يعيش). شرح المفصل للزمخشري. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

List of Sources and References

Abū Ḥayyān, Athīr al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf. al-Baḥr al-muḥīṭ. Ḥaqqaqa uṣūlahu wa-‘allaqa ‘alayhi wa-kharraja aḥādīthahu: D. ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī. Ṭ 1. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 2002.

Abū Ḥayyān, Athīr al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf. Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab. Taḥqīq: D. Rajab ‘Uthmān Muḥammad. Ṭ 1. al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1998.

Aḥmad Mukhtār ‘Umar. Dirāsah al-Ṣawt al-lughawī. Ṭ 4. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub, 2006.

Ibn Jinnī, ʻUthmān. al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt. Dirāsah wa-taḥqīq: Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998.

Ibn Jinnī, ʻUthmān. Sirr ṣināʻat al-iʻrāb. Taḥqīq: Muḥammad Ḥasan Muḥammad Ḥasan Ismāʻīl. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2000.

Ibn Khālawayh, Abū Allāh al-Ḥusayn. Iʻrāb al-qirā'āt al-sabʻ wa-ʻilalihā. Ṭ 1. al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1992.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfi yah. Taḥqīq: ʻAlī Muʻawwaḍ, and ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Maw jūd. Ṭ 1. Makkah al-Mukarramah: Tawzīʻ Maktabat ʻAbbās Aḥ mad al-Bāz, 2000.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. Lisān al-ʻArab. Ṭ 1. Bay rūt: Dār Ṣādir, n.d.

Ibn Yaʻīsh, Muwaffaq al-Dīn Abī al-Baqā'. Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī. Qaddama la-hu wa-waḍaʻa hawāmishahu wa-fahārisahu: D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2001.

Ibrāhīm Anīs. fī al-Lahajāt al-ʻArabīyah. Ṭ 9. al-Qāhirah: Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, 1995.

Ibrāhīm Anīs. min Asrār al-ʻArabīyah. Ṭ 7. al-Qāhirah: Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, 1994.

Al-Jundī, Aḥmad ʻIlm al-Dīn. al-Lahajāt al-ʻArabīyah fī al-Turāth. Ṭ 1. Ṭarābulus: al-Dār al-ʻArabīyah lil-Kitāb, 1983.

Karīm Zakī, Ḥusām al-Dīn. al-Dalālah al-ṣawtīyah. Ṭ 1. al-Qāhi rah: Maktabat al-Anjlū, 1992.

Khālid Ismāʻīl Ḥassān. fī al-Qirā'āt al-Qur'ānīyah Dirāsāt fī al-bin yah wa-al-dalālah. Ṭ 1. al-Qāhirah: Maktabat al-Ādāb, 2016.

Kuḥayl, Aḥmad Ḥasan. al-Tibyān fī taṣrīf al-asmā'. Ṭ 6. Dakk, 1998.

Al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masā lik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik. Ṭ 1. Madīnat Naṣr: Dār al-Fikr al-ʻArabī, 2001.

Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʻīl. al-Qaṭʻ wa-al-i'tināf. Taḥqīq: D. ʻAbd al-Raḥmān ibn Ibrāhīm al-Maṭrūdī. Ṭ 1. al-Riyāḍ: Dār ʻĀlam al-Kutub, 1992.

Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib. Maʻa sharḥ shawāhidahu li-ʻAbd al-Qādir al-Baghdādī. Ḥaqqa qahā: Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf, and Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1982.

Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb. Buḥūth wa-maqālāt fī al-lughah. Ṭ 3. al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1995.

Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb. al-Madkhal ilá ʻilm al-lughah wa-manāhij al-Baḥth al-lughawī. Ṭ 3. al-Qāhirah: Maktabat al-Khān jī, 1997.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān. al-Kitāb. Taḥqīq wa-sharḥ: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Jīl, n.d.

Al-Shinqīṭī, Aḥmad ibn al-Amīn. al-Durar al-lawāmiʻ ʻalá Hamʻ al-hawāmiʻ sharḥ jamʻ al-jawāmiʻ. Iʻdād: Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd. Ṭ ١. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, ١٩٩٩.

Al-Aʻjam, Ziyād. Dīwān Ziyād al-Aʻjam. Dirāsah wa-taḥqīq: D. Yūsuf Ḥusayn Barakāt. Ṭ 1. al-Urdun: Dār al-Masīrah, 1983.

ʻAllām, ʻAbd al-ʻAzīz Aḥmad, and ʻAbd Allāh Rabīʻ Maḥmūd. ʻIlm al-Ṣawtīyāt. Ṭ 1. al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd, 2004.

Al-Anbārī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. Asrār al-ʻArabīyah. Taḥqīq: D. Muḥammad Rāḍī Muḥammad Madkūr, and Muḥam mad Saʻd ʻAbd al-Bārī. Majallat al-Waʻy al-Islāmī, Wizārat al-Shu'ūn wa-al-Awqāf al-Kuwaytīyah, 2015.

Al-Anbārī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn. Wa-maʻa hu Kitāb al-Intṣāf min al-Inṣāf, ta'līf: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. Ṭ 1. Bayrūt: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1993.

Al-Azharī, Khālid Zayn al-Dīn ibn ʻAbd Allāh. al-Taṣrīḥ bi-maḍmūn al-Tawḍīḥ. Dirāsah wa-taḥqīq: ʻAbd al-Fattāḥ Buḥayrī. Ṭ 1. al-Qāhirah: al-Zahrā' lil-Iʻlām al-ʻArabī, 1997.

Al-Damanhūrī, al-Sayyid Muḥammad. al-Ḥāshiyah al-Kubrá: al-Ir shād al-Shāfī ʻalá matn al-Kāfī al-ʻarūḍ wa-al-qāfiyah. Ṭ 2. al-Qāhirah: al-Maṭbaʻah al-ʻĀmirah al-Sharqīyah, n.d.

Al-Dimashqī, Muḥammad Amīn ʻUmar Ibn ʻĀbidīn. al-Durr al-Mukhtār wa-ḥāshiyat Ibn ʻĀbidīn radd al-muḥtār ʻalá al-Durr al-Mukhtār. Ṭ 2. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1992.

Al-Fayrūz Abādī, Muḥammad Yaʻqūb. al-Qāmūs al-muḥīṭ. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1978.

Al-Ḥamad, Ghānim Qaddūrī. al-Ṣawt al-lughawī ʻinda ʻulamā' al-tajwīd. Ṭ 1. ʻAmmān: Dār ʻAmmār lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 2007.

Ḥamāsah, Muḥammad ʻAbd al-Laṭīf. al-ʻAllāmah al-iʻrābīyah fī al-jumlah bayna al-qadīm wa-al-ḥadīth. Ṭ 1. al-Qāhirah: Dār Gharīb, 2001.

Al-Ḥarbī, ʻAbd al-Razzāq Aḥmad Maḥmūd. ʻIlm al-Waqf wa-al-ibtidā' fī al-Qur'ān al-Karīm wa-al-lughah al-ʻArabīyah. Ṭ 1. Baghdād: Dīwān al-Waqf al-Sunnī, 2009.

Hilāl, ʻAbd al-Ghaffār. Aṣwāt al-lughah al-ʻArabīyah. Ṭ 3. al-Qāhi rah: Maktabat Wahbah, 1996.

Ibn ʻĀbidīn, Muḥammad Amīn ibn ʻUmar. al-Durar al-Mukhtār wa-ḥāshiyat Ibn ʻĀbidīn. Ṭ 2. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1992.

Ibn ʻAbd Rabbih, Aḥmad ibn Muḥammad. al-ʻIqd al-farīd. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1986.

Ibn ʻAqīl, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān. al-Musāʻid ʻalá Tas′hīl al-Fawā'id. Ṭ 1. Jiddah: Dār al-Madanī lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1984.

Ibn ʻAqīl, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān. Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalá Alfīyat Ibn Mālik. Ṭ 3. al-Qāhirah: Maktabat Dār al-Turāth, 2005.

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf. Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb. Taḥqīq: D. ʻAbd al-Ḥamīd. Ṭ 1. Lubnān: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, n.d.

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf. Sharḥ Shud hūr al-dhahab fī maʻrifat kalām al-ʻArab. Taḥqīq: D. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. Ṭ 1. al-Maghrib, 1994.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad al-Dimashqī. al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʻashr. Qaddama la-hu: ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2002.

Ibn Jinnī, ʻUthmān. al-Khaṣā'iṣ. Taḥqīq: D. ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2001.

Al-Ushmūnī, ʻAlī ibn Muḥammad. Sharḥ al-Ushmūnī ʻalá Alfīyat Ibn Mālik. Qaddama la-hu wa-waḍaʻa hawāmishahu wa-fahāri sahu: Ḥasan Ḥamad. Ṭ 1. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998.

Thāniyan : al-Dawrīyāt

Al-Muzaynī, Ḥamzah ibn Qablān. "al-Waqf bi-al-naql Umm Mabda' al-jahrīyah." Majallat al-Ādāb wa-al-ʻUlūm al-In sānīyah, Jāmiʻat al-Malik ʻAbd al-ʻAzīz, no. 1 (1995): 231–274.

Maṣlūḥ, Saʻd. "Ra'y fī al-Waqf bi-al-naql." Ḥawlīyāt Kullīyat Dār al-ʻUlūm 11 (1988): 65–71.

Al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Hamʻ al-hawāmiʻ fī sharḥ jamʻ al-jawāmiʻ. Taḥqīq: Aḥmad Shams al-Dīn. Ṭ 1. Bay rūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998.

Tammām Ḥassān. al-Lughah al-ʻArabīyah maʻnāhā wa-mabnāhā. Ṭ 1. al-Maghrib: Dār al-Thaqāfah, 1994.

Tammām Ḥassān. al-Lughah al-ʻArabīyah maʻnāhā wa-mabnāhā. Ṭ 3. Bayrūt: ʻĀlam al-Kutub, 1998.

ʻUbādah, Muḥammad Ibrāhīm. Muʻjam muṣṭalaḥāt al-naḥw wa-al-ṣarf wa-al-ʻarūḍ wa-al-qāfiyah. Ṭ 1. al-Qāhirah: Maktabat al-Ādāb, n.d.